

Distr.: General  
10 May 2022  
Arabic  
Original: English



## حماية المدنيين في النزاع المسلح

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير عملاً بالطلب الوارد في بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2018 (S/PRST/2018/18). ويستجيب أيضاً لطلبات المجلس المتعلقة بتقديم تقارير عن مواضيع محددة وردت في القرارات 2286 (2016) و 2417 (2018) و 2474 (2019) و 2475 (2019) و 2573 (2021).
- 2 - وهو يقدم على خلفية النزاع في أوكرانيا، الذي تسبب في معاناة وآلام لا تطاق وتعدت آثاره حدود أوكرانيا. فالمستشفيات والمدارس والمباني السكنية والملاجئ تعرضت للهجوم. وأُجبر إثنان عشر مليوناً أوكرانياً على ترك منازلهم. وفي المدن المحاصرة، ظل المدنيون محاصرين وانقطعت عنهم الأساسيات. وبات شبح النزاع النووي، الذي كان أمراً لا يمكن تصوره في يوم من الأيام، يلوح في الأفق من جديد. وعلى الصعيد العالمي، أخذت أسعار المواد الغذائية والمحروقات والأسمدة ترتفع ارتفاعاً هائلاً. وتعطلت سلاسل التوريد، التي تنوء أصلاً تحت الضغط من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكل ذلك يلحق ضرراً بأشد الناس فقراً أكثر من غيرهم ويفاقم المعاناة في حالات أخرى من النزاع ويزرع بذور المزيد من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات في جميع أنحاء العالم، مما سيكون له تأثيرات مباشرة على حماية المدنيين.
- 3 - وتشعر البشرية أيضاً بالأسى إزاء جائحة كوفيد-19 التي لا هوادة فيها، والتي تسببت في وفاة ما يقدر بـ 15 مليون إنسان بين 1 كانون الثاني/يناير 2020 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 وتركت عدداً لا يحصى من الناس يعانون من مشاكل صحية. وإلى جانب النزاع، أدت الجائحة إلى تكثيف المعاناة الإنسانية وزيادة الضغوط على خدمات الرعاية الصحية الضعيفة. وسمحت اللقاحات لأجزاء كثيرة من العالم بالسيطرة على الجائحة، لكن توزيعها لا يزال غير متكافئ بشكل عميق. ولا يزال ما يقرب من ثلاثة بلايين شخص ينتظرون الجرعة الأولى من اللقاح، وكثير منهم يعيشون في حالات نزاع حيث النظم الصحية ضعيفة وثقة الناس فيها منخفضة.



- 4 - وفي عام 2021، تقاطع النزاع المسلح في عدة بلدان مع العنف الطائفي والاحتجاجات العنيفة والجريمة المنظمة أو غيرها من أشكال العنف، مما أثار مخاوف بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وضاعف المعاناة، وحجب التمييز بين النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى. وفي بعض البلدان التي تواجه نزاعات، أدت التغييرات غير الدستورية في الحكومة إلى مزيد من العنف. وأدت أزمة المناخ أيضا إلى تقاوم مواطن الضعف المرتبطة بالنزاع مثل انعدام الأمن الغذائي، وتأجيج العنف، وتساعد الأزمات الإنسانية.
- 5 - وظلت مستويات الوفيات والإصابات والصدمات النفسية بين المدنيين، والعنف الجنسي، والتعذيب، وتشنتت شمل العائلات والاختفاء في حالة ارتفاع في النزاع المسلح. وألحق النزاع أضرارا بالبنية التحتية الحيوية وأدى إلى تداعياتها، مما أدى إلى تعطيل خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الصحية، وتأجيج أوار الحرمان والجوع والنزوح. وقد يسّرت إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية انتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، مما أدى إلى تأجيج النزاع وزيادة مخاطر إلحاق الأذى بالمدنيين. وتداخلت الأعمال العدائية والعوائق البيروقراطية والآثار السلبية للجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب على الأنشطة الإنسانية، والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأصوله وغير ذلك من الصعوبات لإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين المحتاجين. ويستعرض الفرع ثانيا من هذا التقرير الحالة العالمية لحماية المدنيين في عام 2021؛ ويبحث الفرع ثالثا التحديات التي واجهت العمليات الإنسانية في السنوات الأخيرة.

## ثانيا - الحالة العالمية لحماية المدنيين في النزاع المسلح

### ألف - إصابة المدنيين بأضرار على نطاق واسع

- 6 - في عام 2021، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 11 075 حالة وفاة بين المدنيين في 12 نزاعا مسلحا، مما يمثل انخفاضا بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي أفغانستان، في النصف الأول من عام 2021، وصلت الخسائر في صفوف المدنيين إلى مستويات قياسية مع مقتل وإصابة 183 5 مدنيا، بزيادة قدرها 47 في المائة عن نفس الفترة من عام 2020، لكن النسبة انخفضت بعد 15 آب/أغسطس. وفي نيجيريا، قُتل 3 008 مدنيين في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي. وفي إثيوبيا، سجلت 993 2 حالة وفاة بين المدنيين و 998 إصابة. وفي اليمن، استنادا إلى البيانات المتاحة، قتل أو جرح ما لا يقل عن 811 مدنيا في الأعمال العدائية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قتل ما لا يقل عن 474 2 مدنيا وجرح 538. 2 وفي الجمهورية العربية السورية، تم توثيق ما لا يقل عن 875 حالة وفاة و 1 259 إصابة بين المدنيين. ووردت أنباء عن سقوط قتلى وجرحى مدنيين أيضا في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى. وأبلغ أيضا عن حالات تمثيل بالجثث وتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة والاختطاف في عدد من النزاعات.
- 7 - واستمر القتال في إلحاق ضرر بالمنزل والبنية التحتية الأساسية وغيرها من الأعيان المدنية وتدميرها، مما ضاعف من معاناة المدنيين. وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2573 (2021)، الذي يوجه الانتباه إلى مواطن ضعف الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في النزاع المسلح هو موضع ترحيب.

8 - وفي اليمن، ألحقت الهجمات أضراراً أو دمرت المدارس والمستشفيات والبنية التحتية للاتصالات والطرق والمصانع والمنازل والسيارات والمزارع وغيرها من الأعيان المدنية. وفي شمال موزامبيق، نُهبت الأعمال التجارية والمحاصيل، وأحرقت المنازل والمركبات، ودمرت البنوك والمستشفيات والمدارس والمطارات وشبكات المياه والكهرباء. وفي إثيوبيا، دمرت المنازل والمصانع. وفي إقليم تيجراي، كان الملايين يفتقرون إلى إمدادات الكهرباء وشبكات الاتصالات والخدمات المصرفية الموثوقة، في حين تعطلت سلاسل التوريد التجارية بشدة.

9 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نهبت المرافق الصحية والأسواق والمدارس وأماكن العبادة أو استخدمت لأغراض عسكرية بينما دمرت الجسور والمنازل والمدارس. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وردت أنباء عن حوادث نهب وحرق منازل وتفجيرات في أسواق ومطاعم وأماكن العبادة. وفي عدد من البلديات الواقعة في شمال شرق نيجيريا، تعرضت المنازل والمدارس والمستشفيات وشبكات الكهرباء والكنايس والبنية التحتية للاتصالات لهجمات متكررة. وفي غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، تعرضت المباني السكنية والمرافق العامة والمصانع لأضرار جسيمة.

10 - وعبثت أطراف بالبنية التحتية للمياه أو أهملتها، مما حرم المدنيين من الإمدادات الكافية وضاعف من ندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ. وبعد عقد من الحرب في الجمهورية العربية السورية، أدت الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بشبكات المياه ونقص الصيانة إلى خفض نسبة مياه الشرب المتاحة للمدنيين إلى أقل من 40 في المائة مما كانت عليه قبل 10 سنوات، في حين أن 50 في المائة فقط من شبكات المياه والصرف الصحي في البلاد تعمل بشكل صحيح. وفي مناطق من مالي، سيطرت الجماعات المسلحة على إمكانية الحصول على المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ولم تعطها إلا لأولئك الذين ينضمون إلى صفوفها.

11 - وخلال العديد من النزاعات، تعرضت البنية التحتية للمياه أيضاً للهجوم. وفي غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، تعرضت البنية التحتية للمياه، بما في ذلك آبار المياه الجوفية وخزاناتها، ومحطات تحلية المياه والصرف الصحي، وشبكات توصيل المياه، ومحطات الضخ، لأضرار جسيمة خلال الأعمال العدائية. وفي ليبيا، أدت الهجمات على مشروع النهر الصناعي العظيم إلى تعطيل عمل الآبار، مما أثر على أكثر من 70 000 شخص. وفي شرق أوكرانيا<sup>(1)</sup>، أثر 26 حادثاً أمنياً على إمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي.

12 - وأدى سير الأعمال العدائية في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان إلى زيادة مخاطر مقتل وإصابة المدنيين، لا سيما عندما ينطوي القتال على استخدام أسلحة متفجرة. وفي عام 2021، سجلت 1 234 حادثة تنطوي على استخدام أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان في 21 دولة متضررة من النزاعات، مما أسفر عن وقوع 10 184 ضحية. وكان 89 في المائة من مجموع هؤلاء من المدنيين، مقارنة بنسبة 10 في المائة في مناطق أخرى. وأبلغ عن أكبر عدد من المدنيين الذي سقطوا ضحية للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة<sup>(2)</sup>. وتعرض المدنيون لضرر مدمر، سواء في أعقاب ذلك مباشرة أو على المدى الطويل. ويصاب

(1) الإشارة الحالية والإشارات اللاحقة لعام 2021.

(2) منظمة مكافحة العنف المسلح في 21 دولة. تستند جميع أرقام منظمة مكافحة العنف المسلح (<https://aoav.org.uk>)

و (<https://insecurityinsight.org/>) Insecurity Insight إلى البيانات المتاحة حالياً.

العديد من الضحايا الناجين من أسلحة متفجرة بإعاقات مدى الحياة ويتعرضون لصدمات نفسية خطيرة. وقد أدى استخدام الأسلحة المتفجرة إلى إلحاق ضرر بالبنية التحتية الحيوية أو تدميرها، مع ما يترتب على ذلك من آثار تصيب الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية، وتعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية.

13 - وحتى عندما تدعي أطراف أنها تستخدم أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان امتثالاً للقانون الدولي الإنساني، فإن هذا يظل يتسبب بنمط من الضرر المدمر يلحق بالمدينين على المدينين القريب والبعيد. وثمة ضرورة ملحة لأن تتجنب الأطراف استخدام الأسلحة المتفجرة التي تحدث آثاراً واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. والجهود المتواصلة الرامية إلى إصدار إعلان سياسي لمعالجة هذه المشكلة هي موضع ترحيب. وينبغي أن يتضمن هذا الإعلان التزاماً واضحاً من جانب الدول بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة التي تؤثر على مساحات واسعة في المناطق المأهولة بالسكان.

14 - وفي عام 2021، سجلت الأمم المتحدة إصابة 9 797 مدنياً من جراء الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب، وسجلت أعلى الأرقام في الجمهورية العربية السورية وتلتها أفغانستان.

15 - وفي إثيوبيا وأذربيجان وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكولومبيا وميانمار والسودان والصومال والعراق والفلبين واليمن وأماكن أخرى، تسببت العيوب النافذة والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في مقتل وإصابة مدنيين، وأعاققت الوصول إلى الأراضي الزراعية والخدمات الأساسية وسبل العيش، وأبطأت عملية إعادة الإعمار ومنعت عودة النازحين داخلياً واللاجئين.

16 - وفي أفغانستان، لا تزال هناك 4 104 مناطق خطرة في البلد، وهي تؤثر على 1 522 مجتمعاً محلياً. وأبلغ ثلث جميع الأسر المعيشية عن وجود مواد خطرة متفجرة في مكان قريب. وفي جنوب السودان، حيث يشتهر في أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تلوث 18 مليون متر مربع من الأراضي، كشفت الأمطار الغزيرة ومياه الفيضانات وزحزحت متفجرات مدفونة من مكانها أو جرفت علاماتها، مما أدى إلى تلوين مناطق جديدة أو مناطق تم تطهيرها سابقاً. ومنعت المواد الخطرة المتفجرة المدنيين من جمع المياه أو الحطب، وزراعة الأراضي، والذهاب إلى المدارس، والحصول على خدمات الرعاية الصحية. وفي العراق، واجه المدنيون تلوثاً بالأسلحة من جراء نزاعات متعددة، بالإضافة إلى عيوب نافذة مدفونة تحت الأرض أو مربوطة بأدوات منزلية أو مخبأة تحت الأنقاض. وفي محافظة نينوى، بالعراق، أدى تلوث المدارس والطرق المؤدية إليها إلى إعاقه إعادة بناء المدارس وبث الخوف في نفوس الأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وأعاق تلوث الأراضي الزراعية إنتاج المحاصيل، ومنع تلوث المنازل النازحين من العودة<sup>(3)</sup>.

17 - وتكبدت الصحة العقلية خسائر دائمة من جراء النزاع. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاع يعانون من الاكتئاب والقلق والاكتئاب التالي للصدمة. وفي شرق أوكرانيا واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى، ساهم التعرض للأعمال العدائية،

(3) *Humanity and Inclusion, No Safe Recovery: the Impact of Explosive Ordnance Contamination on Affected Populations in Iraq* (2021).

وانخفاض فرص الحصول على الضروريات مثل الرعاية الصحية والغذاء والتعليم، ومحدودية حرية التنقل، في حدوث حالات خطيرة في مجال الصحة العقلية. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كان للأعمال العدائية في أيار/مايو 2021 في غزة تأثير سلبي شديد على الصحة العقلية لتسعة أطفال من أصل عشرة.

18 - وقد اتخذت بعض الدول خطوات هامة وجديرة بالترحيب لتعزيز حماية المدنيين في عملياتها العسكرية، ومن المأمول أن تسفر هذه الخطوات عن نتائج ملموسة. وفي كانون الثاني/يناير 2021، بعدما حققت الحكومة النيوزيلندية في الأضرار التي لحقت بمدنيين خلال عملية بورنهام في عام 2010 في أفغانستان، أصدرت قوات الدفاع النيوزيلندية الأمر رقم 35 لقوات الدفاع، الذي يتضمن قواعد جديدة للرد على تقارير عن إصابة مدنيين بأذى من جراء نشاط عسكري أثناء نزاع مسلح. وتشمل الخطوات الإبلاغ الإجمالي عن الأضرار التي تلحق بالمدنيين، وفتح تحقيق، وتبادل النتائج، ودفع تعويضات للضحايا. واستجابة للشواغل المتعلقة بنمط طويل الأمد من الضرر اللاحق بالمدنيين، وجه وزير الدفاع الأمريكي في كانون الثاني/يناير 2022 بوضع خطة عمل لتخفيف الضرر والاستجابة له تنفيذاً لتوصيات وردت في دراسات حديثة ومراجعات داخلية. ووجه الوزير على وجه التحديد، في جملة أمور، بإنشاء "مركز امتياز لحماية المدنيين"، وتوحيد تقارير الإبلاغ عن الأضرار التي تلحق بالمدنيين وإدارة البيانات، واستكمال سياسة على نطاق وزارة الدفاع للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين والاستجابة لها.

## باء - المعانة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية

### الرعاية الطبية

19 - طوال عام 2021، تعرض العاملون في المجال الطبي والمرافق والمعدات ووسائل النقل الطبية للهجوم، وتدخلت الأطراف في الرعاية الطبية. ووفقاً للبيانات المستقاة من 17 بلداً وإقليماً متأثراً بالنزاعات، قتل 219 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في عام 2021 (مقابل 158 في 21 بلداً في عام 2020)، وأصيب 233 بأذى (مقابل 153 في عام 2020)، واختطف 120 (مقابل 91 في عام 2020)، وتعرض 68 لاعتداء (مقابل 37 في عام 2020). وتجاوزت نسبة وفيات العاملين في مجال الرعاية الصحية في بوركينافاسو أي بلد آخر (95). وأصيب أكبر عدد من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة (101 فرد) والجمهورية العربية السورية (41 فرداً). وكان اختطاف الموظفين الطبيين أكثر انتشاراً في مالي (29) ونيجيريا (28)<sup>(4)</sup>.

20 - وفي نفس البلدان والأقاليم الـ 17، دمر أو تضرر 493 مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية، أو تأثر بدخول المسلحين إليها، أو استخدمت لأغراض عسكرية. ومن بين هذه المرافق، تضرر أو دمر 165 مرفقاً للرعاية الصحية (مقابل 158 مرفقاً في 21 بلداً في عام 2020). وكانت مرافق الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي الأكثر تضرراً، حيث تضرر 59 مرفقاً ودمرت 4 مرافق. وعبر عدة نزاعات، سجلت منظمة الصحة العالمية أيضاً حوادث أُلحقت بالأذى بالمرضى والعاملين في المجال الطبي وأضررت بوسائل النقل والمرافق والإمدادات.

(4) الأرقام قدمتها Insecurity Insight.

21 - وفي شمال إثيوبيا، هوجمت مرافق الرعاية الصحية والمعدات ووسائل النقل ونهبت، واستخدمت المستشفيات لأغراض عسكرية. ولحقت أضرار بمئات المرافق الصحية في أقاليم العفر وأمهرة وتيجراي، وتعطل عمل العديد منها. وفي شرق أوكرانيا، لحقت أضرار بنسبة 35 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية. وفي إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تعرض مرفق طبي يخدم أكثر من 80 000 شخص للنهب والتدمير. وفي غزة، ألحقت الغارات الجوية أضراراً بمستشفى الشفاء وبالطرق المؤدية إليه، فضلاً عن عيادة للصدمة والحروق ومركز للرعاية الصحية يوفر فحوصاً ولقاحات لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

22 - وأجبرت الأعمال العدائية على تعليق الرعاية الطبية في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى. وفي أفغانستان، أعاققت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وصول 300 000 إنسان إلى الخدمات الصحية. وعلقت منظمة أطباء بلا حدود عملياتها في وسط إقليم تيجراي بإثيوبيا بعد مقتل ثلاثة من عمال الإغاثة الطبية. وفي كابو ديلغادو، بموزامبيق، أُغلق ما يقرب من نصف المراكز الصحية بسبب انعدام الأمن، وتوقف عن العمل 80 في المائة من المراكز الصحية في المقاطعات التسع الأكثر تضرراً من النزاع في الإقليم بسبب آثار النزاع والكوارث. وأجبر انعدام الأمن منظمة أطباء بلا حدود على وقف تقديم علاجات الملاريا وسوء التغذية وغيرها من الأنشطة في أجزاء من ولاية بورنو في نيجيريا. وفي اليمن، كان نصف المرافق الصحية فقط يعمل بكامل طاقته، وعانت المرافق التي ظلت مفتوحة من نقص حاد في الموظفين والأدوية والوقود والإمدادات الطبية.

23 - وتدخلت أطراف النزاع أيضاً في عملية تقديم المساعدة الطبية. وواجهت حركة الأدوية الأساسية واللوازم الطبية إلى إقليم تيجراي بإثيوبيا قيوداً شديدة، مما أدى إلى نقص كبير في جميع أنحاء المنطقة. وحدد الأطباء عدة وفيات ومضاعفات مرتبطة بنقص الأدوية واللوازم، بما في ذلك أدوية ولوازم علاج أمراض الكلى والسرطان والحالات المزمنة الأخرى. وفي واحدة من حالات التدخل العديدة في ميانمار، صودرت لوازم طبية وصدر أمر بالقبض على طبيب يقدم الرعاية الطبية للمشردين داخلها في بلدة ميندات بولاية تشين. وأفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن موظفين في أفغانستان والعراق ونيجيريا تعرضوا للمضايقة وسوء المعاملة والعنف بزعم دعمهم للإرهابيين.

24 - ويتعرض الأشخاص المتضررون من النزاع للإصابة بكوفيد-19 بسبب ضعف النظم الصحية، وندرة اللقاحات، وانخفاض ثقة عموم الناس، وانتشار المعلومات المضللة وغيرها من العوامل. ولم يصل سوى عدد قليل جداً من اللقاحات إلى البلدان التي تواجه نزاعات، مثل إثيوبيا والجمهورية العربية السورية والصومال واليمن. وجرى التلقيح ضد كوفيد-19 في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول في شرق أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وميانمار وأماكن أخرى، ولكن ليس من دون تحديات تتعلق بالندرة والمعلومات المضللة وضعف النظم الصحية. واتخذت الجماعات المسلحة من غير الدول مجموعة من المواقف بشأن جائحة كوفيد-19، تتراوح بين إنكار وجودها والتصدي الاستباقي للجائحة<sup>(5)</sup>.

(5) Irénée Herbet and Jérôme Drevon, "Engaging armed groups at the International Committee of the Red Cross: challenges, opportunities and COVID-19", *International Review of the Red Cross*, No. 915 (January 2022) [Error! Hyperlink reference not valid.](#); and [Error! Hyperlink reference not valid.](#) Geneva Call, COVID-19 Armed Non-State Actors' Response Monitor database. [www.genevacall.org/covid-19-armed-non-state-actors-response-monitor](http://www.genevacall.org/covid-19-armed-non-state-actors-response-monitor)

## الجوع من جراء النزاع

25 - استمرت العلاقة السببية بين النزاع المسلح والجوع. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2021، واجه نحو 140 مليون نسمة مستويات أزمة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 24 دولة لعب فيها النزاع وانعدام الأمن دورا رئيسيا في ارتفاع مستوى الجوع، من 99,1 مليون نسمة في عام 2020.

26 - وواجهت إثيوبيا وجنوب السودان ونيجيريا واليمن حالة من انعدام الأمن الغذائي الكارثي الفعلي أو المتوقع، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاع المسلح والعنف. كما واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى حالة من أشد حالات التدهور في الأمن الغذائي. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2021، احتاج أكثر من 9 ملايين شخص في شمال إثيوبيا إلى مساعدات غذائية عاجلة، واعتبارا من تموز/يوليه، قدر أن حوالي 400 000 شخص داخل إقليم تيجراي يواجهون ظروفًا شبيهة بالمجاعة. وفي اليمن، كان ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكان أكثر من 2,25 مليون طفل ومليون امرأة حامل ومرضع يعانون من سوء تغذية حاد. وفي الجمهورية العربية السورية، عانى 60 في المائة من السكان من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها ضعفان منذ عام 2018. ودعت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة إلى توفير موارد لمنع المجاعة وتحسين وصول المساعدات الإنسانية.

27 - واستمرت أطراف النزاع في دفع عجلة انعدام الأمن الغذائي من خلال إعاقة إنتاج الأغذية، وقطع سبل الحصول على الغذاء، وتدمير مصادر الغذاء التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين على قيد الحياة. وفي شمال إثيوبيا، تعطل الإنتاج الزراعي إلى حد كبير، حيث نزح الناس من مزارعهم، ودمرت المحاصيل، ونهبت الماشية أو قتلت. وفي أجزاء من إقليم تيجراي، ورد في تقارير أن الناس منعوا من الزراعة. وأدت القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة - بما في ذلك وصول السلع التجارية - إلى الحد بشدة من توافر البذور وغيرها من المدخلات الزراعية، فضلا عن مخزونات المساعدات الغذائية والوقود. وفي اليمن، تضررت في الهجمات المزارع والثروة الحيوانية ومرافق تخزين الأغذية وغيرها من مدخلات إنتاج الأغذية الأساسية والبنية التحتية. وفي نيجيريا، تعرض المزارعون بشكل روتيني للاعتداء وسلبت منتجاتهم، في حين أسهم النزاع المستمر وإغلاق الطرق وتلوث الحقول الزراعية بالأسلحة في انخفاض إنتاج الأغذية، وفقدان سبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي الحاد لملايين الأشخاص.

28 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قيد النزاع وصول الناس إلى الأراضي وأدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي وسبل العيش ذات الصلة. واحتلت الجماعات المسلحة الحقول ومنعت الوصول إلى المحاصيل وفرص الحصاد. وساهم الوصول المحدود إلى الأراضي الزراعية والتخلي القسري عن المحاصيل في انخفاض حجم المحاصيل بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي موزامبيق، أدى التشريد القسري إلى فقدان إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية والماشية وما يتصل بها من سبل العيش. وأدى الحظر المفروض على التحركات البحرية قبالة ساحل بالما إلى إعاقة صيد الأسماك، وهو مصدر رزق أساسي في المجتمعات الساحلية.

29 - وأدى تعطل النظم الغذائية والأسواق إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية والحصول على الإمدادات. وفي إقليم تيجراي بإثيوبيا، تعطلت البنية التحتية في 85 سوقا من أصل 200 سوق عن العمل أو أصابها الدمار. وبالإضافة إلى نقص الإمدادات التجارية، أصبحت الضروريات غير ميسورة التكلفة بالنسبة لمعظم السكان. وفي اليمن، أدى استمرار انهيار الاقتصاد إلى محو دخل الناس، وتسبب في زيادات

كبيرة في أسعار الغذاء والوقود، وعرقل واردات السلع الأساسية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعطلت الأسواق، مما أثر على توافر الغذاء، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط أسعار السلع الأساسية بنسبة 20 في المائة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021.

### البيئة الطبيعية

30 - أُلحقت العمليات العسكرية أضراراً بالبيئة الطبيعية. وفي الجمهورية العربية السورية، أدى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الصناعية إلى توليد ملايين الأطنان من الأتقاض والغبار التي تحتوي على مواد خطرة مثل الأسبستوس والمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية ومنتجات الاحتراق، مع ما لها من تأثير خطير محتمل على الصحة. وخلال القتال الذي دار في غزة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، اندلع حريق في مستودع تُخزن فيه مبيدات حشرية ومبيدات الأعشاب ومصانع تحتوي على كميات كبيرة من المواد الكيميائية الخطرة، مما تسبب في تلوث المياه الجوفية. وفي شمال العراق، تسببت العمليات العسكرية في إشعال حرائق في الغابات مما أدى إلى تعرية الغابات من الأشجار، واضطرار المزارعين والرعاة إلى ترك أراضيهم وتهددت المناطق المأهولة بالسكان. وفي أوكرانيا، عرقل وجود وتفجير الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب الاستجابة لحرائق الغابات.

31 - كما أن ضعف الحكم والتعطيل والإهمال الناجمين عن النزاع الذي طال أمده قد ألحق خسائر فادحة بالبيئة الطبيعية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكن ضعف الإدارة من استغلال الغابات والحياة البرية والمعادن وساهم في إزالة الغابات. وفي شرق أوكرانيا، شكل تعطيل صيانة المناجم الصناعية خطراً بتلوث المياه الجوفية بالمواد السامة والمشعة. وفي ليبيا، أدى تسرب النفط من محطات الطاقة وحقول النفط والمنشآت البحرية التي تعاني من سوء الصيانة إلى تلوث ساحلي في بعض المناطق. وأدى ضعف الحوكمة وانخفاض قدرة الصيانة إلى تسرب خزان نفط قديم في بنياص، بالجمهورية العربية السورية، إلى تسرب ما يقرب من 12 000 متر مكعب من زيت الوقود الثقيل إلى البحر الأبيض المتوسط في آب/أغسطس 2021، مما عرض البيئات البحرية وصحة المجتمعات المحلية للخطر. وغرقت ناقلة نفط صدئة راسية في ميناء عدن، باليمن، ولوثت أكثر من 20 كيلومتراً من الشواطئ، بما في ذلك محمية طبيعية كبيرة. كما ظلت ناقلة التخزين والتفريغ العائمة صافر المعطلة قبالة الساحل الغربي لليمن، مما يوضح الحاجة إلى التخفيف بشكل عاجل من التهديد الوشيك المتمثل في تدمير النظم الإيكولوجية، وتعرّض سبل العيش للخطر، وتلويث السلسلة الغذائية وإجبار الموانئ الحيوية على الإغلاق.

### التشريد القسري

32 - بحلول منتصف عام 2021، نزح ما يقدر بنحو 84 مليون شخص قسراً، مقارنة بـ 82,4 مليون شخص بحلول نهاية عام 2020<sup>(6)</sup>. ونزح ما يقرب من 50,9 مليون شخص داخلياً بسبب النزاع، وكان هناك 4,4 ملايين طالب لجوء، و26,6 مليون لاجئ. وفي الجمهورية العربية السورية، ظل 6,6 ملايين شخص نازحين، وبعضهم بلغ عدد المرات التي نزحوا فيها 25 مرة. وبوجود حوالي 5,6 ملايين نازح داخلياً، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً موطناً لأحد أكبر السكان المشردين داخلياً في العالم، بينما تستضيف أكثر من 500 000 لاجئ. وكان لدى إثيوبيا أكثر من 4,2 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021، بما في

(6) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتجاهات منتصف العام 2021".



ذلك أكثر من 2,1 مليون نازح بسبب النزاع في الشمال. وبلغ عدد النازحين في كولومبيا 4,9 ملايين نازح بسبب النزاع وبلغ عددهم في اليمن 4,3 ملايين نازح.

33 - وفي العديد من النزاعات، واجه المشردون داخلًا أخطارًا وتحديات متزايدة، بما في ذلك العنف الجنسي، وتشنتت شمل العائلات، والاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، والتعرض للمتفجرات من مخلفات الحرب، ومحدودية فرص الحصول على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم. وشكلت النساء والأطفال الغالبية العظمى من المشردين داخلًا. وكان أكثر من 30,5 مليون مشرد داخلًا من الأطفال والشباب<sup>(7)</sup>. وكان خمسة ملايين مشرد داخلًا مصابين بإعاقات، و2,6 مليون من كبار السن، مما يعرضهم لخطر أكبر من سوء المعاملة والإهمال.

34 - ومتابعة لتقرير أيلول/سبتمبر 2021 للفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي، أصدر الأمين العام مشروع برنامج عمل بشأن التشرد الداخلي في كانون الأول/ديسمبر 2021. وهو يضع رؤية مشتركة بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة التشرد الداخلي، بما في ذلك إيجاد حلول دائمة، ومنع حدوث أزمات تشرد جديدة، وضمان حصول أولئك الذين يواجهون التشرد على الحماية والمساعدة الفعالين. ويجدد مشروع جدول الأعمال، الذي تجري بشأنه مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين قبل وضعه في صيغته النهائية، دعوة الأمين العام لجميع الحكومات إلى أن تضع على وجه السرعة سياسات وتدريبًا وتوجيهًا وغير ذلك من التدابير لحماية المدنيين أثناء النزاع والحد من مخاطر التشرد وأجند فيه دعوتي لجميع الحكومات إلى وضع سياسات وتدريب وتوجيه وغيرها من التدابير على وجه السرعة لحماية المدنيين أثناء النزاع والحد من مخاطر التشرد.

## جيم - أوجه محددة للعرضة للأذى

### الأطفال

35 - في النزاعات في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والعراق والكاميرون وموزامبيق واليمن وغيرها من النزاعات، ظل عدد الأطفال الذين قتلوا وجرحوا وتعرضوا للعنف الجنسي مرتفعًا جدًا، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الصحة العقلية للناجين ونموهم. وأدى الأذى، بما في ذلك البتر والشلل وفقدان البصر أو السمع والصدمات النفسية، إلى الاستبعاد الاجتماعي وإعاقة الحصول على التعليم.

36 - وواجه الأطفال في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والكاميرون وكولومبيا وموزامبيق واليمن وأماكن أخرى مخاطر متزايدة من الاختطاف والتجنيد والاستخدام في الأعمال العدائية (انظر S/2022/272). وفي العراق والجمهورية العربية السورية وأماكن أخرى، استمر احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بجماعات مسلحة أو لأسباب أمنية. وتعرض بعضهم لسوء المعاملة والتعذيب وحرمو من المحاكمة وفق الأصول القانونية. وبلغ عدد أطفال مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية نحو 300 36 طفل. ولم يكن لديهم ما يكفي من فرص الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم. وفُصل الكثيرين منهم عمدًا عن مقدمي الرعاية لهم.

High-level Panel on Internal Displacement, *Shining a Light on Internal Displacement: a Vision of the (7) Future* (2021)

37 - وطوال عام 2021، تعرض المعلمون للقتل والإصابة والاختطاف والاعتداء في 13 بلداً على الأقل من البلدان المتضررة من النزاع<sup>(8)</sup>. وكانت أعلى الأعداد المسجلة للمعلمين القتلى في أفغانستان وأعلى الأعداد المسجلة للمعلمين المختطفين في نيجيريا واليمن. وفي إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والصومال والكاميرون ومالي وميانمار ونيجيريا والأرض الفلسطينية المحتلة ومنطقة الساحل الأوسط وأماكن أخرى، حرمت الهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية الأطفال من التعلم وخدمات أخرى يتلقونها من خلال المدارس، وجعلتهم أكثر عرضة لمخاطر أخرى. وفي أفغانستان في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، دُمرت أكثر من 900 مدرسة أو تضررت أو أغلقت وتعطلت عملية إعادة تأهيلها بسبب وجود مخاطر مواد متفجرة. وفي ولايتي بورنو الجنوبية ويوبي الشمالية في نيجيريا، تضررت 15 مدرسة على الأقل أو أضرت فيها النيران في هجمات عليها. وفي إثيوبيا، تضررت آلاف المدارس كلياً أو جزئياً ونزح أكثر من 30 000 معلم. وفي ميانمار، استخدمت 60 مدرسة وحرما جامعيًا لأغراض عسكرية في 13 ولاية ومنطقة.

38 - وكان القرار 2601 (2021) الذي اتخذته مجلس الأمن موضع ترحيب. ويدعو القرار إلى اتخاذ تدابير لحماية المدارس من الهجمات ويشجع الدول على التخفيف من حدة الاستخدام العسكري للمدارس وتجنبه. وكانت موضع ترحيب بنفس المقدار جميع الموافقات الجديدة على إعلان المدارس الآمنة والجهود التي بذلت مؤخراً في أوكرانيا وجنوب السودان ونيجيريا لتنفيذ الإعلان والمبادئ التوجيهية المرتبطة به لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

### العنف الجنسي

39 - في النزاعات الدائرة في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأماكن أخرى، واصلت الأطراف استخدام العنف الجنسي كتكتيك للحرب والإرهاب وشكل من أشكال التعذيب والقمع السياسي (انظر S/2022/272). وبوجه عام، ظل الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع أقل بكثير من المبلغ عنها بسبب المخاوف من الانتقام وعدم المساواة بين الجنسين والوصم، في حين استمر إفلات الجناة من العقاب. وشكلت النساء والفتيات ما لا يقل عن 97 في المائة من الضحايا المسجلين.

40 - وفي العديد من الأماكن، فرضت قيود شديدة على إمكانية حصول الناجين على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني بسبب ضعف البنية التحتية وانعدام الأمن وعوامل أخرى. وأعاققت وصمة العار وضعف المؤسسات وانعدام ثقة الناجين في النظام القضائي السعي إلى تحقيق العدالة. ومع ذلك، سجلت تدابير للمساءلة عن العنف الجنسي. وكان قرار المحكمة الجنائية الدولية في قضية أونغوين أول إدانة دولية للحمل القسري كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية<sup>(9)</sup>. وفي العراق، صدر قانون الناجيات الأيزيديات في 1 آذار/مارس 2021 لتقديم دعم، بما في ذلك التعويضات، للناجيات من العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش.

(8) الأرقام قدمتها Insecurity Insight.

(9) انظر [www.icc-cpi.int/uganda/ongwen](http://www.icc-cpi.int/uganda/ongwen).

## الأشخاص ذوو الإعاقة

41 - يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ما يقدر بنحو 15 في المائة من أي مجموعة سكانية معينة، ولا يؤدي النزاع إلا إلى زيادة نسبة الانتشار. وفي أفغانستان وشرق أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار وأماكن أخرى، واجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز في الحصول على الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والغذاء والتعليم والعمل.

42 - وفي جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بلغ معدل الإعاقة 25 في المائة في حين كان المعدل بين المشردين داخليا حوالي 36 في المائة. وفي أفغانستان، خلفت عقود من النزاع ما يقرب من 800 000 شخص يعانون من إعاقات شديدة. وأدى الوصم، مقترنا بمحدودية فرص الحصول على إعادة التأهيل والتعليم، إلى عرقلة فرص كسب الرزق. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغ 28 في المائة من الأشخاص الذين شملهم استطلاع عن صعوبات تتعلق بالبصر والسمع والحركة والإدراك والرعاية الذاتية و/أو التواصل.

43 - وعندما كان المدنيون يفرون إلى مناطق أكثر أمنا، كثيرا ما كان الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم الأطفال وكبار السن، يُتركون في أماكنهم بسبب محدودية قدرتهم على الحركة والحواجز المادية. وغالبا ما كان أولئك الذين يتمكنون من الفرار يفتقرون إلى أجهزتهم المساعدة ويواجهون تحديات في إمكانية الوصول عندما وصولهم إلى مناطق أكثر أمنا. وكثيرا ما يتعرضون لمخاطر أكبر من العنف والتمييز والإهمال والعنف الجنساني والاستغلال وسوء المعاملة. وهم يواجهون عقبات في الحصول على الخدمات الأساسية وكثيرا ما يُستبعدون من فرص التعليم وكسب الرزق. وفي السودان، وصف اللاجئون الإثيوبيون ذوو الإعاقة الوصم والتمييز وعدم القدرة على الوصول إلى معلومات عن الخدمات المتاحة والحواجز المادية التي تحول دون حصولهم على الغذاء ونقاط المياه والصرف الصحي والمراكز الصحية والمدارس.

44 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدر مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو الديمقراطية قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها. وفي تموز/يوليه 2021، أطلقت الحكومة الصومالية وكالة وطنية معنية بشؤون الإعاقة مسؤولة عن تصميم وتطوير وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## الصحفيون

45 - وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وقعت 20 حالة قتل صحفيين من أصل 55 حالة قتل سجلت في عام 2021 في البلدان المتأثرة بالنزاع - إثيوبيا (2)، وأفغانستان (7)، وبوركينا فاسو (2)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (3)، والصومال (2)، وكولومبيا (1)، وميانمار (2)، واليمن (1). ومن بين هذه الحالات، نتجت 12 حالة عن هجمات مباشرة أو اذى عرضي.

## المفقودون

46 - ما زالت هناك بواحد قلق بشأن عدد الأشخاص الذين يُفقدون. وسجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 29 000 حالة جديدة لأشخاص مفقودين في عام 2021 وتتابع 173 800 حالة، أي أكثر بنحو 75 في المائة مما كان عليه الحال قبل خمس سنوات. وحتى 31 آب/أغسطس 2021، سجلت اللجنة

الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر الأوكراني ما يقرب من 1 880 حالة اختفاء فيما يتعلق بالنزاع في شرق أوكرانيا، ولا يزال 43 في المائة من هذه الحالات مصيرها مجهول.

47 - وفي كولومبيا، وضعت وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين، التي أنشئت بموجب اتفاق السلام النهائي لعام 2016 بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة (فارك-إي بيلو)، في عام 2021 عشر خطط بحث إقليمية جديدة ذات نهج إثني وجنساني. وتجدر الإشارة إلى أنه تم لم شمل شخصين كانا مفقودين لمدة 20 و 53 عاما بنجاح مع عائلتيهما في عام 2021. وفي المجموع، انتشلت الوحدة 376 جثة وسلمت 42 جثة إلى أسرهم منذ إنشائها.

### الاستغلال والانتهاك الجنسيان

48 - على الرغم من المكاسب الواضحة، استمرت المزاعم عن تورط موظفي الأمم المتحدة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي تقريره لعام 2021 عن التدابير الخاصة للحماية، نظر الأمين العام في التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس السابقة وتحرى مجالات لإجراء تحسينات (A/76/702). والأمين العام ملتزم بإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم، وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري بغية معالجة الأسباب الجذرية لهذه الأعمال غير المشروعة وتحديد وتخفيف حدة مخاطر هذا النوع من سوء السلوك لمنع تكراره.

### بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

49 - في جمهورية أفريقيا الوسطى، ازداد عدد حوادث إلحاق الأذى بالمدنيين المنسوبة إلى الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من أفراد الأمن دعماً للحكومة، مما خلق تحديات أمام حفظة السلام العاملين في مجال حماية المدنيين. وأدى استمرار أوجه عدم اليقين في عملية الانتقال السياسي إلى تفاقم أثر النزاع في مالي، حيث واصلت الجماعات المسلحة توسيع نطاق عملياتها باتجاه جنوب البلد وغربه. وأثر تزايد خطر الذخائر المتفجرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي على تحركات حفظة السلام.

50 - ولمواجهة هذه التحديات، استقادت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مجموعة كاملة من الأدوات والقدرات لحماية المدنيين، بما في ذلك المشاركة السياسية والمساوي الحميدة. ودأبت البعثات في جنوب السودان ومالي بشكل متزايد على إنشاء قواعد عمليات مؤقتة لها كنقاط انطلاق أمامية للموظفين المدنيين، مما مكنهم من إطلاق وتنفيذ المزيد من أنشطة الحماية، بما في ذلك إقامة الحوار والمشاركة المجتمعية وإجراء تحقيقات في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتتماشى هذه الجهود مع الجهود الرامية إلى تطوير النهج غير المسلحة لحماية المدنيين وتحسينها كجزء من استجابة متكاملة وشاملة. وأسهمت المشورة التقنية التي قدمتها عمليات حفظ السلام في الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة في بانغي، والتقدم الذي أحرزته محكمة العنف الجنساني والأحداث في جوبا، ونشر محاكم متنقلة في جميع أنحاء جنوب السودان، ومحاكمة العديد من مرتكبي الجرائم الخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

51 - وتعطي الخطة الانتقالية لتخفيض حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأولوية للحماية في كل معيار من معاييرها. واستخدمت بعثات حفظ السلام تحليل

البيانات لتحديد التهديدات التي يتعرض لها المدنيون وتوقعها، واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتقييم أداء البعثات فيما يتعلق بحماية المدنيين. وعملت البعثات في أبيي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي على تعزيز نظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة لحماية المدنيين. وأخيراً، أُجري استعراض لتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تحسين التدابير الرامية إلى منع وتنبع وتخفيف ومعالجة الضرر الذي يلحق بالمدنيين من جراء العمليات العسكرية وعمليات الشرطة لحفظ السلام.

52 - وواصلت البعثات السياسية الخاصة الإسهام في حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال المشاركة السياسية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية. وفي السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان دعم الحكومة الانتقالية في تنفيذ خطة الحكومة لحماية المدنيين (S/2020/429)، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان حكومية لحماية المدنيين في ولايات دارفور الخمس، وإطلاق أول اجتماع في سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بين هذه اللجان وممثلي المجتمعات المحلية، ودعم قوة الشرطة السودانية في تقييم الاحتياجات في تنفيذ ولاية الشرطة المتعلقة بالحماية.

## دال - المساءلة عن الجرائم الدولية

53 - على الرغم من أن الادعاءات المتعلقة بالجرائم الدولية لا تزال تسبق التحقيقات فيها ومقاضاة مرتكبيها، فإن جهود المساءلة استمرت من خلال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية والمختلطة. في إثيوبيا، أُدين ثلاثة جنود بالاغتصاب وقتل مدني في إقليم تيجري. وفي كولومبيا، تم تمديد قانون وطني بشأن الضحايا حتى عام 2030 لتوفير وقت إضافي للسلطة القضائية للتحقيق مع ضحايا النزاع ومساعدتهم. وفي السويد، اتهم المدعون رئيس مجلس إدارة شركة خاصة بالتواطؤ في جرائم حرب ارتكبت في جنوب السودان بين عامي 1999 و 2003.

54 - ومارست بعض الدول ولايتها القضائية على الجرائم المرتكبة خارج البلاد. ووجدت محكمة أمريكية عقيدا لبيبريا سابقا مسؤولا عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال مذبحه عام 1990 التي راح ضحيتها 600 مدني. وفي أول محاكمة في إطار الولاية القضائية العالمية في سويسرا، أُدين قائد سابق للمتمردين بارتكاب جرائم حرب خلال الحرب الأهلية في ليبيريا. وفي ألمانيا، قررت محكمة أن أحد أعضاء تنظيم داعش ارتكب أعمال إبادة جماعية فيما يتعلق باسترقاق وموت طفل يزيدي. وحكمت محكمة فرنسية على سائق سيارة أجرة رواندي سابق بتهمة التواطؤ في الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية. وفي الأرجنتين، أذنت محكمة بإجراء تحقيق في جرائم حرب يزعم ارتكابها ضد الروهينغا.

55 - كما أحرزت هيئات المساءلة المختلطة والدولية تقدما. وألقي القبض على مقاتل سابق في جيش تحرير كوسوفو<sup>(10)</sup> واحتجز بتهم ارتكاب جرائم حرب أصدرتها الدوائر المتخصصة في كوسوفو. ومنحت المحكمة الجنائية الدولية 30 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كتعويضات لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 2002 و 2003. كما اتهمت زعيما سابقا للمتمردين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في جمهورية أفريقيا الوسطى

(10) تُهَمُّ الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

في عام 2013. وأكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن قيام مكتب المدعي العام بإجراء تحقيق بشأن الحالة في فلسطين منذ 13 حزيران/يونيه 2014. ووجدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في تحقيقهما المشترك في النزاع في إقليم تجراي بإثيوبيا أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جميع الأطراف قد ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ووجدت البعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا المنشأة من قبل مجلس حقوق الإنسان أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم حرب قد ارتكبت في البلاد.

### ثالثا - التحديات التي تواجه العمليات الإنسانية في النزاع المسلح

56 - في السنوات الأخيرة، واجهت العمليات الإنسانية مجموعة من التحديات المتداخلة. وجعلت الأعمال العدائية والبيئة المادية من الصعب الوصول إلى المحتاجين في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة. وفرضت بعض الأطراف قيودا أو شروطا شديدة على الأنشطة الإنسانية أعاق العمل الإنساني القائم على المبادئ وفرضت تدابير بيروقراطية أدت إلى إبطاء العمليات أو تعطيلها. وكان التعامل مع عدد متزايد من الجماعات المسلحة أمرا صعبا. وفي بعض الحالات، حظرت الدول وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي توجد فيها جماعات مسلحة مصنفة منظمات إرهابية أو قيده بشدة. وعلقت المنظمات غير الحكومية أنشطتها بسبب تصورات ذاعت بأنها تقدم مساعدتها دعما لجماعات تعتبر إرهابية. وأعاقت الجزاءات التي فرضتها الدول وتدابير مكافحة الإرهاب المصاغة صياغة عريضة الأنشطة الإنسانية القائمة على المبادئ. وأدت هذه القيود إلى تفاوت التغطية وتحديد الأولويات على أساس الفرصة بدلا من الحاجة. كما جعلت من تقييم الاحتياجات ورصد الأنشطة أكثر صعوبة.

57 - ورغم أن قبول المستفيدين والمجتمعات المحلية أمر أساسي لتأمين وصول المساعدات الإنسانية والحفاظ عليه بشكل آمن، فإن المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة أدت إلى تآكل الثقة، وعرضت العاملين في المجال الإنساني لخطر الأذى، وعرضت العمليات الإنسانية للخطر في نهاية المطاف. وسهلت وسائل التواصل الاجتماعي انتشار المعلومات الضارة التي تؤثر على مختلف الجماهير. وقد استثمرت المنظمات الإنسانية موارد كبيرة لرصد ومكافحة المعلومات الكاذبة عنها.

58 - وعندما يجري تسييس الأنشطة الإنسانية، فإن قبول المجتمع المحلي بها يتعرض للخطر. وتعرض موظفو المساعدة الإنسانية للترهيب والاعتقال والاحتجاز أثناء أدائهم لمهامهم. كما تعرض العاملون في المجال الإنساني والأصول الإنسانية للهجوم.

59 - وتضافر العديد من هذه العوامل لإعاقة الأنشطة الإنسانية في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن وغيرها من البلدان المتأثرة بالنزاعات، وكان لها عواقب وخيمة على توافر الضروريات للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء. وحدث ذلك على الرغم من الالتزامات الواضحة بموجب القانون الدولي الإنساني الواقعة على عاتق جميع أطراف النزاع بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق وتيسيرها للمدنيين المحتاجين وحماية العاملين في المجال الإنساني والموارد الإنسانية.

## ألف - العقبات البيروقراطية والإدارية

60 - كثيرا ما أدت العقبات البيروقراطية والإدارية المتداخلة إلى إبطاء العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ وتقويضها وتعطيلها، تاركة المدنيين دون ضروريات ومعتلة قبول المجتمع بها. وشملت هذه العقبات عمليات تسجيل معقدة وغير شفافة للمنظمات الإنسانية، والحصول على تأشيرة ومتطلبات دخول أخرى؛ والقيود المفروضة على التنقل؛ والتدخل في تعيين الموظفين واختيار المستفيدين وأنواع الأنشطة الإنسانية؛ والتأخيرات الإدارية؛ وفرض رسوم وقيود باهظة على الواردات؛ وعدم مواءمة السياسات على المستويين المركزي والمحلي. كما أسفرت العقبات البيروقراطية والإدارية عن زيادة التكاليف للعاملين في المجال الإنساني وجعلهم عرضة للمسؤولية بموجب القوانين المحلية. ونشأ العديد من هذه التحديات المتداخلة في إثيوبيا وأفغانستان وشرق أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والعراق واليمن وأماكن أخرى.

61 - وفي اليمن العام الماضي، عاش نحو 19 مليون شخص في مناطق أعيق فيها إيصال المساعدات بسبب تأخير منح تأشيرات الدخول، والقيود المفروضة على التنقل، وتأخير أو رفض منح الموافقة على المشاريع، ومحاولات التدخل في إيصال المساعدات. وكانت القيود شديدة الحدة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع وشملت قيودا على حركة العاملات في المجال الإنساني. وتسببت المعوقات في تأخيرات كبيرة وولدت ضغطا إضافيا على الموارد الإنسانية المنهكة أصلا. وأحرز بعض التقدم: فقد ساعد التواصل لأغراض إنسانية مع السلطات على الحد من بعض هذه القيود، بما في ذلك تراكم التأشيرات والتصاريح والموافقات على مشاريع المنظمات غير الحكومية.

62 - وفي إثيوبيا من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، واجه العاملون في المجال الإنساني عقبات كبيرة في نقل الإمدادات الرئيسية بما في ذلك الوقود والأدوية إلى إقليم تجراي بسبب القتال والهجمات على قوافل الإغاثة ونهبها والتأخيرات البيروقراطية الطويلة. وخلال تلك الفترة، لم يصل إلى إقليم تجراي سوى 11 في المائة فقط من بين ما يقدر بنحو 500 شاحنة أسبوعيا من إمدادات الإغاثة المطلوبة. وفي أفغانستان، كان العائق الأكثر شيوعا هو التدخل الفعلي في برمجة الأعمال الإنسانية، بما في ذلك أنشطة الموظفين اللاتي يقدمن الخدمات الرئيسية للنساء والفتيات. وفي شرق أوكرانيا، أعيقت العمليات بسبب عمليات التسجيل المرهقة وعمليات الموافقة المطولة على التنقلات بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرتها. وفي محافظة نينوى بالعراق، احتاجت وكالات الأمم المتحدة إلى تصريحين لعبور نقاط التفتيش، في حين كانت المنظمات غير الحكومية الدولية تحتاج إلى أربعة تصاريح والمنظمات غير الحكومية الوطنية تحتاج إلى سبعة تصاريح.

63 - وفي ميانمار، تشمل العقبات البيروقراطية عمليات الموافقة على السفر المرهقة والطويلة، والصعوبات في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين وفي تسجيل المنظمات. وفي بعض أنحاء البلد، منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بسبب تأخر تصاريح السفر أو رفضها، وتشديد الشروط البيروقراطية، وحواجز الطرق ونقاط التفتيش الجديدة. ومُنعت المنظمات الإنسانية من توزيع المساعدات على السكان الذين كان يُتخيل أنهم ينتمون إلى المعارضة. ولم تترك عوائق الوصول إلى العديد من المجتمعات المحلية سوى القليل من فرص الحصول على الغذاء أو الرعاية الصحية أو المأوى أو مياه الشرب المأمونة أو مرافق الصرف الصحي.

## باء - التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول

64 - يعيش ما يصل إلى 160 مليون نسمة في مناطق تقع تحت السيطرة المباشرة للجماعات المسلحة من غير الدول أو في مناطق يجري التنازع للسيطرة عليها. وحددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2020 حوالي 100 نزاع مسلح في العالم شاركت فيها 60 دولة وأكثر من 100 جماعة من الجماعات المسلحة من غير الدول كأطراف. وفي عام 2021، زاد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية إلى أكثر من الضعف منذ أوائل عام 2000، أي من أقل من 30 نزاعاً إلى أكثر من 70 نزاعاً.

65 - ولا غنى عن التواصل لأغراض إنسانية مع الجماعات المسلحة من غير الدول للوصول بأمان وفي الوقت المناسب إلى السكان الذين يعيشون تحت سيطرتها أو نفوذها، ولتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وفي عام 2021، أدى تواصل نداء جنيف مع الجماعات المسلحة من غير الدول بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني إلى قيام جماعة مسلحة في الجمهورية العربية السورية بنقل بعض القواعد العسكرية إلى خارج المناطق المدنية، وقيام جماعة مسلحة في اليمن بالتوقيع على إعلان أحادي الجانب بشأن حماية الرعاية الصحية، وتدريب أكثر من ألف عضو من أعضاء المجموعة على حماية الأطفال، والتعليم وحظر العنف الجنسي.

66 - وقد سلم مجلس الأمن بالحاجة إلى التواصل المتسق مع جميع أطراف النزاع لأغراض إنسانية (انظر S/PRST/2013/2). وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجوز لمنظمة إنسانية محايدة أن تعرض خدماتها على أي طرف في نزاع مسلح لصالح الأشخاص الذين لا يقاتلون، سواء كان الطرف دولة أو مجموعة من الجماعات المسلحة من غير الدول، بغض النظر عن أي عقوبات أو تصنيف إرهابي لهذا الطرف. وإن مثل هذا العرض - وأي تواصل إنساني ناتج عنه - لا يرقى إلى مستوى الاعتراف بذلك الطرف أو دعمه وليس له أي تأثير على وضعه القانوني، ولا يرقى إلى مستوى التدخل في النزاع أو عمل غير ودي.

67 - وفي بعض النزاعات، قد يكون التواصل لأغراض إنسانية مع الجماعات المسلحة من غير الدول محدوداً أو غير موجود بسبب القيود الأمنية، أو تأثير التصنيفات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، أو نقص القدرات والموارد. كما يشكل تكاثر وتشرذم الجماعات المسلحة من غير الدول تحدياً للتواصل لأغراض إنسانية. وهذا بدوره يحد من وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لنفوذها. وسيكون لمختلف الجماعات المسلحة من غير الدول هياكل تنظيمية متميزة وأسباب للقتال من شأنها أن تعيد في كيفية تعامل العاملين في المجال الإنساني معها<sup>(11)</sup>. وبالإضافة إلى إمام الجماعات المسلحة من غير الدول بالقانون الدولي الإنساني وقبولها به، فإن قبول المجتمع المحلي هو مفتاح التواصل التعاوني للعاملين في المجال الإنساني وإمكانية وصولهم وأمنهم.

68 - وخلق التواجد المتزايد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحديات واضحة للعاملين في المجال الإنساني الذين يحاولون الوصول إلى المحتاجين، مما يجعل التواصل معهم لأغراض إنسانية بنفس القدر من الأهمية الحيوية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اتسم التواصل لأغراض إنسانية ومفاوضات تيسير الوصول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالصعوبة. وفي غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، أفادت

(11) Herbet and Drevon, "Engaging armed groups".



تقارير بأن موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استخدموا لأغراضهم الخاصة مباني وأماكن إقامة العاملين في المجال الإنساني.

## جيم - الآثار السلبية للعقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب على الأنشطة الإنسانية

69 - غالباً ما تجري الأنشطة الإنسانية في البلدان التي توجد فيها مجموعات وأفراد يخضعون للعقوبات أو لتدابير مكافحة الإرهاب. وشكلت هذه التدابير تحديات كبيرة للأنشطة الإنسانية المحايدة أثناء النزاعات المسلحة، وفي بعض الأحيان أعاق العمل الإنساني القائم على المبادئ على وجه التحديد حيثما يحتاج إليه المدنيون وينص عليه القانون الدولي الإنساني.

70 - ويمكن أن تقع بعض الأنشطة والمعاملات الإنسانية الضرورية للعمليات الإنسانية في نطاق تدابير الأمم المتحدة والتدابير الإقليمية والوطنية، وكذلك الأمر بالنسبة للسلع الإنسانية التي يجري تحويلها وينتهي بها المطاف في أيدي الجماعات أو الأشخاص المصنفون. كما يمكن أن تحول دون توفير السلع التي تعتبر "مزدوجة الاستخدام" مثل معدات الحماية ومضخات المياه. علاوة على ذلك، امتثالاً للجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب، فرضت بعض الدول شروطاً تقييدية على التمويل لضمان ألا تقيّد الأنشطة الممولة الأشخاص أو الكيانات المحددة أسماؤهم. وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي الامتثال للقيود إلى منع المنظمات الإنسانية من العمل وفقاً للمبادئ الإنسانية.

71 - كما دفعت الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب البنوك إلى تأخير المعاملات أو حظرها، ورفض تجهيز المدفوعات، وإغلاق الحسابات المتعلقة بالعمليات الإنسانية في المناطق التي تعتبرها عالية الخطورة، مما تسبب في تأخير وحتى في وقف الأنشطة الإنسانية. وأبدت جهات فاعلة أخرى في القطاع الخاص، مثل شركات التأمين والتجار، تردداً مماثلاً على نحو متزايد. وفي بعض الحالات، دفع كل هذا المنظمات الإنسانية إلى وقف عملياتها في الأماكن التي تطبق فيها الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب، حتى عندما كانت احتياجات الناس هناك مرتفعة. ووقضت هذه الآثار الضارة قدرة المنظمات الإنسانية على التصرف وفقاً للمبادئ الإنسانية، وعرضت للخطر قبول المجتمع المحلي وأمن الموظفين، وأعاق الوصول إلى المدنيين المحتاجين.

72 - وفي القرارين 2462 (2019) و 2482 (2019)، حث مجلس الأمن الدول الأعضاء على ضمان امتثال تدابير مكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومراعاة الآثار المحتملة لهذه التدابير على الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك الأنشطة الطبية. كما أعطى المجلس إشارات واضحة إلى أن جزاءاته لا يقصد بها أن تكون لها عواقب إنسانية ضارة، وأكد من جديد أن التدابير الرامية إلى تنفيذها يجب أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

73 - وينبغي أن يترجم ذلك إلى ضمان ألا تعيق الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب الأنشطة الإنسانية المحايدة. وفي هذا الصدد، استبعدت عدة بلدان الأنشطة الإنسانية المحايدة من نطاق جزاءاتها وتدابيرها لمكافحة الإرهاب. ورغم أن بعض الولايات القضائية أصدرت تراخيص واستثناءات عامة وعلى أساس كل حالة على حدة باستثناء تطبيق الجزاءات على الأنشطة الإنسانية، فإن المنظمات الإنسانية كثيراً ما تعتبر النهج الأخير غير قابل للتطبيق لأسباب عملية وعملياتية وقانونية.

74 - وإن توضيح المجلس في قراره 2615 (2021) أن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تشكل انتهاكا للجزاءات المالية المطبقة على الأفراد والكيانات المصنفين المرتبطين بطالبان هو توضيح موضع ترحيب. وهذا القرار، الذي ينعكس الآن في القانون المحلي لعدد متزايد من البلدان، سيمكن من اتخاذ إجراءات إنسانية تمس الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح وسبل العيش في أفغانستان. كما أنه سيكون بمثابة معيار يجب اتباعه في جميع الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب.

## دال - الأعمال العدائية والهجمات على أفراد وموارد المساعدة الإنسانية

75 - في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والصومال ومالي وأماكن أخرى، أعاقت الأعمال العدائية العمليات الإنسانية وعرضتها للخطر إلى حد كبير. وفي الصومال، أعاق القتال حركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية على طول الطرق الرئيسية. وأعاق القتال بين الجماعات المسلحة من غير الدول وصول المساعدات الإنسانية إلى وسط وشمال مالي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أجبر انعدام الأمن المنظمات غير الحكومية على تقليص أنشطتها أو تعليقها، وأدى الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة إلى إعاقة الحركة الإنسانية ووصول المدنيين إلى المساعدة والخدمات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اضطر العاملون في المجال الإنساني إلى تعليق عملياتهم بانتظام بسبب الأعمال العدائية. وفي اليمن، أدت سنوات النزاع إلى إغلاق أو تخريب الطرق وخطوط الإمداد الرئيسية وجعلت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية غير موثوقة.

76 - وقد دفع انعدام الأمن المنظمات الإنسانية الدولية إلى تكييف طرائق إيصالها عن طريق اختيار عمليات التسليم بالجملة أو لمرة واحدة، والانتقال عدة مرات، والاعتماد بشكل متزايد على الشركاء المحليين. وتلك الحالة أضعفت بدورها قبول المجتمع المحلي وبالتالي وصول المساعدات الإنسانية إليه، مع تحويل المخاطر الأمنية إلى المنظمات المحلية.

77 - ومع لجوء العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية إلى المنظمات المحلية لتقديم الخدمات في المناطق التي تعاني من قيود شديدة على الوصول، يمكن أن يكون لتحويل المخاطر أثر خطير على سلامة وأمن الموظفين المحليين، على النحو الذي أبرزه عدد الموظفين الوطنيين الذين أصيبوا وقتلوا في السنوات الأخيرة. ويمكن أن يساعد شراء المعدات الأمنية والتدريب في تفسير الصعوبات التي تعترض العمل في هذه المجالات.

78 - وتكلفة العمليات الإنسانية في البيئات الشديدة الخطورة أو المقيدة بشدة أعلى بكثير لأنها تتطلب معدات أمنية مثل العربات المدرعة والهواتف الساتلية، فضلا عن القوارب أو الطائرات للوصول إلى المحتاجين. وقد استثمر الشركاء في المجال الإنساني الذين لديهم استراتيجيات ناجحة للقبول والوصول في بناء علاقات مع المجتمعات المحلية مع التركيز على البرمجة الجيدة النوعية، ولكن هذا زاد من تكاليف التشغيل.

79 - وفي كثير من حالات النزاع، تشكل الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وموارد العمل الإنساني مصدر قلق بالغ. وفي عام 2021، سُجل 143 حادثا أمنيا ضد العاملين في المجال الإنساني في 14 بلدا وإقليما تأثرت بالنزاع - وهي إثيوبيا وأفغانستان وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والصومال وليبيا ومالديف وميانمار ونيجيريا واليمن

والأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت الحوادث إطلاق النار، والقصف الجوي والرمي المدفعي، والاعتداء الجسدي والجنسي، والاختطاف، وانفجار الألغام الأرضية والعبوات الناسفة المرتجلة، وخاصة أثناء الكمان، والقتال وتبادل إطلاق النار، والغارات، والهجمات الفردية.

80 - وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل 93 من العاملين في المجال الإنساني. وشهدت إثيوبيا وأفغانستان والجمهورية العربية السورية أعلى معدل لمقتل العاملين في المجال الإنساني (19 و 18 و 15 حالة وفاة على التوالي). وكانت عمليات الاختطاف الأكثر انتشاراً في مالي (41) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (17). وسجلت الجمهورية العربية السورية وأفغانستان وقوع أكبر عدد من الجرحى في المجال الإنساني (36 و 25 على التوالي)<sup>(12)</sup>.

81 - وفي السنوات الخمس الماضية، قتل 408 من العاملين في المجال الإنساني، وجرح 459، واختطف 367 في البلدان التسعة التالية: أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبيا ومالي ونيجيريا واليمن. ومن بين 604 حوادث أمنية وقعت في هذه البلدان على مدى السنوات الخمس الماضية، كان 28 في المائة منها على الأقل عمليات اختطاف، و 19 في المائة حوادث إطلاق نار، و 17 في المائة نتيجة قصف جوي، و 16 في المائة نتيجة اعتداءات جسدية أو جنسية. وكان إطلاق النار من بين أكثر أشكال الاعتداءات دموية ضد العاملين في المجال الإنساني (35 في المائة من الوفيات) والقصف الجوي (28 في المائة من الوفيات).

82 - وفي البلدان التسعة التي استعرضت على مدى السنوات الخمس الماضية، سجلت الجمهورية العربية السورية أكبر عدد من حالات مقتل العاملين في المجال الإنساني (174)، تليها أفغانستان (67)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (42)، ونيجيريا (41). كما عانى العاملون في المجال الإنساني في الجمهورية العربية السورية من أكبر عدد من الإصابات (157 جرحاً)، تليها أفغانستان (66 جرحاً)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (61 جرحاً)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (56 جرحاً). وفي السنوات الخمس الماضية، اختطف 105 من العاملين في المجال الإنساني في مالي، وتلتها جمهورية الكونغو الديمقراطية (91) وأفغانستان (57) (انظر الجدول أدناه).

#### العاملون في المجال الإنساني الذين قتلوا أو جرحوا أو اختطفوا

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	
						أفغانستان
67	18	2	18	14	15	القتلى
66	25	9	17	12	3	الجرحى
57	2	6	15	21	13	المختطفون
						جمهورية أفريقيا الوسطى
42	6	3	6	10	17	القتلى
61	11	23	14	7	6	الجرحى
18	5	5	4	4	0	المختطفون

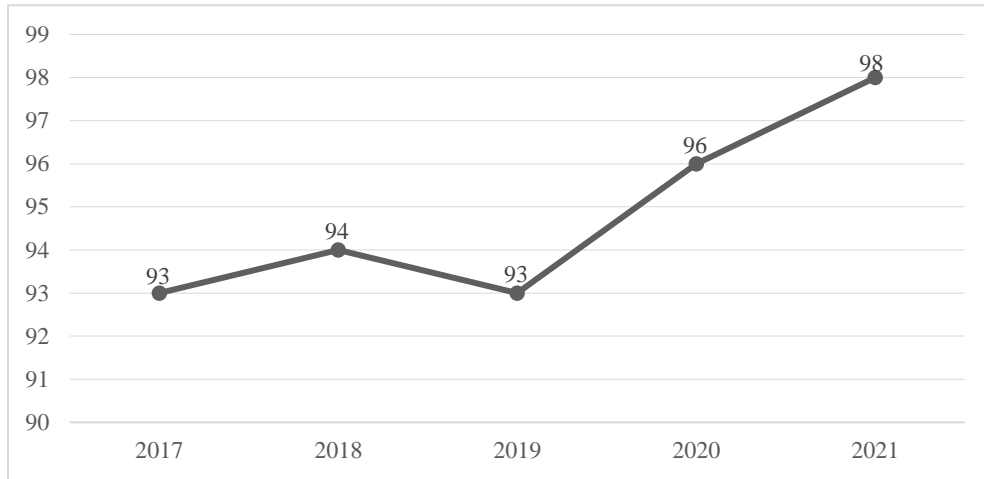
(12) انظر قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة. متاحة على الرابط: <https://aidworkersecurity.org>.

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	
						جمهورية الكونغو الديمقراطية
27	6	2	12	7	0	القتلى
56	9	13	23	10	1	الجرحي
91	17	26	13	26	9	المختطفون
						ليبيا
1	0	0	0	1	0	القتلى
10	0	3	2	2	3	الجرحي
3	1	0	0	2	0	المختطفون
						مالي
8	3	1	0	0	4	القتلى
34	3	5	7	15	4	الجرحي
105	41	33	22	7	2	المختطفون
						نيجيريا
41	5	6	14	5	11	القتلى
21	0	6	0	0	15	الجرحي
32	6	5	9	7	5	المختطفون
						الصومال
31	3	11	5	3	9	القتلى
27	0	6	2	2	17	الجرحي
34	1	8	8	7	10	المختطفون
						الجمهورية العربية السورية
174	15	24	36	56	43	القتلى
157	36	57	49	7	8	الجرحي
13	1	4	1	5	2	المختطفون
						اليمن
17	3	7	5	2	0	القتلى
27	5	5	10	4	3	الجرحي
14	0	0	4	1	9	المختطفون

المصدر: قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة.

83 - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان العدد الهائل من العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا أو جرحوا أو اختطفوا في هذه البلدان التسعة من الموظفين الوطنيين (95 في المائة). ومنذ عام 2019، اتجهت هذه النسبة نحو الصعود، كما هو مبين في الشكل أدناه. وفي عام 2021، شكل الموظفون الوطنيون نسبة 98 في المائة من المتضررين.

### الموظفون الوطنيون الذين قتلوا أو جرحوا أو اختطفوا (النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة.

84 - وفي إثيوبيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وأماكن أخرى، كثيرا ما تتعرض المرافق والإمدادات الإنسانية للهجوم أو النهب أو الاستخدام لأغراض عسكرية. وفي نيجيريا العام الماضي، دُمرت مراكز الأمم المتحدة الإنسانية أو لحقت بها أضرارٌ بالغة، مما أجبرها على تعليق عملياتها وأثر في نهاية المطاف على المساعدات الإنسانية لما يقرب من 250 ألف إنسان. وفي إدلب، بالجمهورية العربية السورية، وجهت ضربات جوية لمستودع يحتوي على إمدادات إنسانية، مما تسبب في تدمير مواد الإغاثة المخصصة لما يقرب من 25 ألف إنسان.

85 - واعتمد بعض المنظمات الإنسانية بشكل متزايد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتؤمن لنفسها الحماية المسلحة أو غير المسلحة، والخدمات اللوجستية، والخبرة الأمنية، وإدارة الأزمات، وأكثر من ذلك. وقد استخدمت الأطراف أو حتى فرضت المرافقين المسلحين للدفاع عن موظفي المساعدة الإنسانية وأصولها. وقد ينطوي اللجوء إلى الحماية المسلحة على مخاطر معينة: فهي يمكن أن تجتذب المهاجمين، وتقوض المبادئ الإنسانية، وتضر بقبول المجتمع، وفي نهاية المطاف يمكن أن تعيق وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي للمنظمات الإنسانية أن تتوقع هذه المخاطر وتديرها وأن تبذل العناية الواجبة بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتعاقد معها. وينبغي عدم استخدام المرافقين المسلحين إلا في ظروف استثنائية كمالأخيراً، وينبغي دائما النظر أولاً في العواقب والبدائل.

86 - ورغم أن التقنيات الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول والنقد الرقمي والقياسات الحيوية قد تخلق فرصا للعمل الإنساني الفعال، فإنها تخلق أيضا خطر الاعتراض أو التتبع أو الوصول غير المصرح به. ومع تزايد الاعتماد على البيانات والتكنولوجيات الرقمية، أصبحت المنظمات الإنسانية عرضة بشكل متزايد للأنشطة الخبيثة لسرقة البيانات الشخصية أو الحساسة أو التلاعب بها أو تسريبها، وتعريض الأشخاص الذين تخدمهم المنظمات للخطر، وتعطيل العمليات، والإضرار بالثقة والقبول، وتعريض العاملين في المجال الإنساني للخطر. وكان خرق بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أخطر حادث سيرراني معروف في القطاع الإنساني حتى الآن. ولضمان القدرة على الصمود، يجب على المنظمات الإنسانية فهم التهديدات الحالية لأمن المعلومات واعتماد استراتيجيات لحماية البيانات التي

تديرها. وفي شباط/فبراير 2021، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إرشاداتها العملية بشأن المسؤولية عن البيانات في مجال العمل الإنساني لتعزيز المسؤولية عن البيانات في جميع مراحل العمل الإنساني.

## رابعاً - التوصيات

87 - في جميع المواضيع التي يتناولها هذا التقرير، تعتمد حماية المدنيين على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف. وينبغي للدول والجماعات المسلحة من غير الدول، حسب الاقتضاء، أن تقوم بما يلي:

(أ) التصديق على المعاهدات ذات الصلة أو الانضمام إليها، وإصدار إعلانات من جانب واحد تلتزم فيها باحترام القانون الدولي الإنساني، وإدماج التزامات القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية وكتيبات الدليل العسكري ومدونات قواعد السلوك وقواعد الاشتباك والتدريب؛

(ب) في عمليات قوات التحالف ومع الشركاء والحلفاء الأمنيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، ضمان احترام القانون الدولي الإنساني واعتماد الممارسات الجيدة. ويستلزم ذلك الحوار السياسي، والتدريب والنشر، والتخطيط العملي المشترك، والامتناع عن نقل الأسلحة حيثما يكون هناك خطر واضح من استخدام الأسلحة لارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) التحقيق في جرائم الحرب المزعومة، ومقاضاة الجناة، وكفالة دفع تعويضات للضحايا، وتقديم ضمانات بعد التكرار وتعزيز قدرات الدول الأخرى ومواردها للتحقيق والمقاضاة؛ أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تتعاون تعاوناً كاملاً معها ومع آليات التحقيق والقضاء الأخرى.

88 - ويحث الأمين العام الدول والجماعات المسلحة من غير الدول على أن تعتمد وتتبادل، حسب الاقتضاء، سياسات وممارسات لتعزيز حماية المدنيين ووضع أطر للسياسات الوطنية تستند إليها. وتشمل السياسات والممارسات ما يلي:

(أ) اعتماد ومراجعة وتنفيذ السياسات والممارسات العسكرية على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية طوال مدة العمليات العسكرية. ويشمل ذلك تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، وتحسين الوعي بالحالة، وتبادل المعلومات والعمليات اللازمة لدراسة المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، ووضع تدابير حماية محددة للأشخاص المعرضين للأذى مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) تتبع التقارير المتعلقة بالأضرار التي تلحق بالمدنيين والتعلم منها لقياس أثر العمليات العسكرية وتجنب الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد، فضلاً عن التسجيل السريع والشامل والشفاف للخسائر في صفوف المدنيين للمساعدة في توضيح مصير الأشخاص المفقودين، وتجنب الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد، وضمان المساءلة والتعافي والمصالحة؛

(ج) زيادة فهم آثار النزاع على البيئة الطبيعية، وإدماج الحماية القانونية للبيئة في التدريب والعقيدة العسكريين والسياسات الوطنية والأطر القانونية، وتعيين المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة أو الهشاشة كمناطق منزوعة السلاح؛

(د) معاملة الأطفال المرتبطين بالقوى والجماعات المسلحة أو الذين يُدعى ارتباطهم بها كضحايا في المقام الأول وعدم احتجازهم إلا كملأذ أخير، واعتماد تدابير حمائية تأخذ في الاعتبار المصلحة العليا للأطفال واحتياجاتهم الخاصة، وإعادة الأطفال الأجانب إلى أوطانهم مع أسرهم، رهنا بمبدأ عدم الإعادة القسرية؛

(هـ) ضمان حماية العمليات الإنسانية من الديناميات السياسية للنزاع، ودعم وتسهيل التواصل لأغراض إنسانية مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول؛

(و) اتخاذ خطوات لتيسير الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك من خلال التعجيل بتجهيز التأشيرات والتخليص الجمركي للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والسلع والمعدات، والإعفاءات من الضرائب والرسوم والأجور المفروضة على الأنشطة الإنسانية، وتبسيط وسائل العمل بشكل قانوني في بلد ما؛

(ز) اعتماد إعفاءات إنسانية دائمة تستبعد الأنشطة الإنسانية والطبية المحايدة من نطاق تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب والجزاءات، وتقليل العواقب الإنسانية السلبية لهذه التدابير على السكان المدنيين.

## خامسا - خاتمة

89 - إن أكثر الطرق فعالية لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها بالوسائل السلمية. وفي الحالات التي يتعذر فيها منع النزاعات أو تسويتها، يسهم الامتثال للقانون الدولي الإنساني إسهاما كبيرا في منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من حدتها. وقد وضعت سياسات وممارسات وجرى تبادلها من أجل احترام القانون الدولي الإنساني وضمّان احترامه وتعزيز حماية المدنيين. وتلعب أطراف النزاع وجميع الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني أدوارا متميزة ومتكاملة في ضمان حماية المدنيين. ومع ذلك، يجب على أطراف النزاع والدول أن تطبق قدرا أكبر بكثير من الإرادة السياسية والالتزام باحترام القواعد وتنفيذ السياسات والممارسات الجيدة.